

تقرير الحساب الختامي لموازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس للسنة المالية ٢٠٢٢

معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين- رئيس مجلس الإدارة
أصحاب العطفة والسعادة وأعضاء مجلس الإدارة الموقرة

اجتمعت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة الموقر والمشكلة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (١٢) بجلسته رقم (٢٠١٨/٣) بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤، وقامت بدراسة الحساب الختامي لموازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس للسنة المالية ٢٠٢٢ والايضاحات المرفقة، والتي أعدتها مديرية الشؤون المالية في مؤسسة المواصفات والمقاييس:

أولاً: السند القانوني:

تقوم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية بإعداد تقرير سنوي عن أعمالها يُرفع إلى مجلس الوزراء بعد مصادقة مجلس الإدارة تطبيقاً لنص المادة (٢٩/ج) من قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، والتي تنص على: "على المؤسسة في نهاية كل سنة مالية إعداد تقرير سنوي عن أعمالها يتم رفعه إلى مجلس الوزراء مع الميزانية العمومية خلال مدة لا تتجاوز شهر أذار من كل سنة".

ثانياً: بين يدي التقرير:

- ١) قامت المؤسسة بإعداد الحساب الختامي لموازنة عام ٢٠٢٢ استناداً إلى معايير المحاسبة الحكومية ووفق الإجراءات المقررة من قبل وزارة المالية (الأساس النقدي) إثر نقل موازنة المؤسسة من موازنة الوحدات المستقلة إلى قانون الموازنة العامة وضمن موازنة وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- ٢) تم العدول عن إعداد قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية (أساس الاستحقاق) لتعذر تطبيق هذا الأساس بعد أن تم إخضاع حسابات المؤسسة للنظام المالي الحكومي (GFMIS)، وتنفيذاً لقرار المجلس رقم (٥) في جلسته رقم (٢٠٢١/١) تاريخ ٢٠٢١/٢/١٥ والذي نص على صرف النظر عن تكليف مكتب تدقيق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة كون موازنة المؤسسة ادرجت ضمن قانون الموازنة العامة وخضعت تقاريرها المالية لتدقيق الجهات الرقابية الحكومية الرسمية.
- ٣) تنقسم موازنة المؤسسة إلى قسمين:
أ- موازنة جارية
ب- موازنة رأسمالية
- ٤) لغايات بيان نتيجة النشاط التشغيلي للمؤسسة ومقابلة الإيراد بالنفقات وإظهار رأس المال (صافي الموجودات الثابتة) قامت مديرية الشؤون المالية والإدارية باتباع الأساس النقدي المعدل.

ثالثاً: الموازنة الجارية:

- ١) بلغت نسبة الإنفاق من النفقات الجارية ٩٥% حيث تم إنفاق مبلغ (٦٥٤٤١٣٧) ستة ملايين وخمسمائة وأربعة وأربعون ألفاً ومائة وسبعة وثلاثون ديناراً من أصل قيمة النفقات الجارية والبالغة (٦٨٩٣٠٠٠) ستة ملايين وثمانمائة وثلاثة وتسعون ألف دينار.
 - ٢) بلغت نسبة الرواتب والعلاوات والمكافآت من النفقات الفعلية للموازنة الجارية ٨٧% بمبلغ إجمالي قدره (٥٦٧٩٤٢٧) خمسة ملايين وستمائة وتسعة وسبعون ألفاً وأربعمائة وسبعة وعشرون ديناراً.
 - ٣) بلغ إجمالي النفقات التشغيلية (٧٣٠٧٢٨) سبعمائة وثلاثون ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون ديناراً ونسبة ١١%.
 - ٤) بلغت النفقات التحويلية (١٣٣٩٨٢) مائة وثلاثة وثلاثون ألف وتسعمائة واثنان وثمانون ديناراً ونسبة ٢%.
- * النتيجة:

قامت المؤسسة باستنفاد مخصصات النفقات الجارية وهذا مؤشر على عودة النشاط إلى المستوى الطبيعي بعد تجاوز آثار جائحة كورونا.

رابعاً: الموازنة الرأسمالية:

- ١- بلغت نسبة الإنفاق من النفقات الرأسمالية ٥٢% حيث تم إنفاق مبلغ (٩٧٠٩٢) سبعة وتسعون ألف واثنان وتسعون ديناراً من أصل قيمة المخصصات الرأسمالية والبالغة (١٨٥٠٠٠) مائة وخمسة وثمانون ألف دينار بعد التخفيضات التي قامت بها دائرة الموازنة العامة، ويعود سبب انخفاض نسبة الإنفاق إلى تعذر صرف المخصص لشراء مركبات بك عدد (٣) بقيمة (٨٥٠٠٠) خمسة وثمانون ألف دينار لتأخر الإجراءات في دائرة المشتريات الحكومية، علماً بأن المؤسسة خاطبت وزارة المالية لتدوير المبلغ لعام ٢٠٢٣ ولم يتم الاستجابة لطلب المؤسسة.

 

تقرير الحساب الختامي لموازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس للسنة المالية ٢٠٢٢

* النتيجة:

- لم تتمكن المؤسسة من استغلال المخصص من النفقات الرأسمالية للأسباب التالية :
١. التخفيض التي قامت به دائرة الموازنة العامة والبالغ (٢٣٥٠٠٠) منتان وخمسة وثلاثون الف دينار .
 ٢. تأخر اجراءات شراء المركبات عدد (٣) في دائرة المشتريات الحكومية علماً بأنه تم اصدار سند التزام بقيمة المبلغ مصدق من دائرة الموازنة العامة وارساله الى دائرة المشتريات الحكومية في وقت مبكر.

خامساً: الإيرادات:

- ١) بلغت نسبة الزيادة في إيرادات المؤسسة ٢٧% في عام ٢٠٢٢ عن عام ٢٠٢١ حيث بلغت إيرادات ٢٠٢٢ (١٥٧٦٥٧٦٩) خمسة عشرة مليون وسبعمائة وخمسة وستون الف وسبعمائة وتسعة وستون ديناراً.
- ٢) كانت الزيادة الأكبر في بنود إيراد دمغ المصوغات وأجور المتولوجيا وإيراد شهادات المطابقة والتحقق والمصاعد.
- ٣) بلغت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية الفعلية ٢٣٧% أي أن الإيرادات زادت عن النفقات بقيمة (٩١٢٤٥٤٠) تسعة ملايين ومائة واربع وعشرون الف وخمسمائة واربعون دينار.

* النتيجة:

- ١- إيرادات المؤسسة تغطي نفقاتها بما يزيد عن الضعفين.
- ٢- نشاط المؤسسة عاد إلى مستواه قبل جائحة كورونا كما يظهر من نتيجة مقارنة الإيرادات
- ٣- هنالك كفاءة في استغلال المصاريف لتوليد الإيراد، حيث بلغ نسبة الزيادة في النفقات التشغيلية ٢٣% بينما الزيادة في الإيرادات ٢٧% علماً بأن المؤسسة تصنف بأنها مؤسسة رقابية وليست خدمية.

سادساً: الموجودات:

- ١) بلغت القيمة الدفترية لموجودات المؤسسة (١١٦٥٦٧٤٩) احدى عشر مليوناً وستمائة وستة وخمسون ألفاً وسبعمائة وتسعة واربعون دينار.
- ٢) تتكون موجودات المؤسسة من البنود التالية:
أ- أراضي ب- مباني ج - سيارات ومركبات د - أجهزة ومعدات ه- أثاث ومفروشات و- أنظمة مختلفة

التوصيات:

- ١- اعتماد تقرير الحساب الختامي لموازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس لعام ٢٠٢٢ كما ورد من مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- ٢- اتخاذ الاجراءات التالية ما امكن للحفاظ على الموقف المالي للمؤسسة بخصوص ما يلي:
أ) رفع قيمة بند المساهمات في النفقات التحويلية، حيث ظهر عجز في هذا البند، علماً بأن تسديد المساهمات والاشتراكات ضروري لغايات استمرار أعمال المؤسسة المرتبطة مع الجهات الدولية والإقليمية والعربية.
ب) رفع بنود النفقات التشغيلية خاصة ما يتعلق بالحرقوات والكهرباء والصيانة للحفاظ على مستوى النشاط التشغيلي في المؤسسة.
ج) زيادة الانفاق الرأسمالي لتتمكن المؤسسة من تقديم خدمات جديدة وللحفاظ على ثبات قيمة الموجودات والتي انخفضت بقيمة ٥%.
- ٣- دراسة موضوع الطاقة في كامل المؤسسة وفروعها بهدف خفض فاتورة الطاقة.
- ٤- السعي للحصول على شهادة الايزو ٥٠٠١ المتعلق بإدارة الطاقة (إدارة الطاقة بكفاءة داخل المؤسسة وفروعها).
- ٥- العمل على تحويل بويلرات تدفئة بالمؤسسة الى غاز لخفض مصروف الطاقة.
- ٦- استبدال السيارات المتهاكة الى سيارات تعمل بنظام الكهرباء.

اللجنة المالية

سونيا نهور
ممثّل الجمعية العلمية الملكية

م. أحمد البس
ممثّل غرفة صناعة الأردن

إبراهيم البدور
مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية